

كشف أن بنك الائتمان بحاجة إلى 16 مليار دينار لتوزيعات الـ 12 الف وحدة حتى 2035

المضف مبشراً الكويتيات؛ فئات جديدة ستحصلن على القرض الإسكاني بواقع 70 ألف دينار

رأسمال بنك الائتمان 3 مليارات دينار

قدّم منها ملياران ونصف المليار للمواطنين

شركة عالمية لمعالجة عجز البنك وعرض نتائجها على مجلس الوزراء سبتمبر المقبل

الـ 70 ألفا قيمة القرض الإسكاني مناسبة وغير مطروحة زيادته أو تخفيضه

السكنية «أرض وقروض إسكانية» الأزيد ذلك من اعباء بنك الائتمان المالية؛ أخذ التوجه الحكومي في الرعاية السكنية لاقتصار التوزيعات على الأرض والقرض في عين الاعتبار في الدراسة الرقمية، وهذا يعني أن كافة التوزيعات الإسكانية المستقبلية تحتاج إلى تمويل من بنك الائتمان، ولا يعتقد أنه ستكون هناك إشكالية في هذا التوجه، لأنه معمول به منذ فترة، والدراسة أعدت لمواجهة هذه التوزيعات التي تقوم بها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والتأكد من استمرارية البنك في التمويل العقاري للمواطنين.

وفق المقيدين الحاليين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية من مستحقي الرعاية، كم قيمة العجز لدى بنك الائتمان؟ لدينا ما يقارب الـ 100 ألف طلب إسكاني مقيمة حتى الآن، بحاجة إلى ما يتراوح بين 6 إلى 7 مليارات دينار، ونحتاج إلى 16 ملياراً لتمويل توزيع 12 ألف قسيمة سنوياً حتى عام 2035، ورأسمال البنك 3 مليارات دينار، تم تقديم مليارين ونصف المليار للمواطنين وهناك 500 مليون غير مدفوعة مخصصة لقانون المرأة، وعلى البنك قرض لصالح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بواقع 500 مليون دينار على مدة سداد 20 عاماً يحل في نهاية 2020 لسداد هذا القرض وبفوائد مخفضة تبلغ 10 ملايين دينار سنوياً، وفي عام 2022 سيتم تسديد هذا القرض على خمس سنوات بواقع 100 مليون دينار سنوياً.

قيمة القرض الإسكاني هل هي بحاجة إلى مراجعة الآن في ظل انخفاض القيمة الشرائية للدينار، وهل هناك نية لزيادته أو خفضه؟

قيمة القرض الإسكاني في الوقت الراهن مناسبة وغير مطروحة الآن مسألة زيادته أو تخفيضه، وليس من الصحيح وضع تصور له في المستقبل، لأن الظروف الاقتصادية في حينها ومساحة وطبيعة الوحدات الإسكانية الموزعة هي من يحكم هذه المسألة.

الإسكاني، أم أن هذه التوزيعات ستواجه إشكالية في التمويل؟

السيولة المتوفرة الآن لدى بنك الائتمان تكفي فقط للدفعة الأولى من توزيعات المطاع، أما الدفعات المتبقية فسيتم توفير تمويلها من الحلول التي ستقدمها الدراسة، ونحن متفائلون بأنه لن يكون هناك إشكالية في تمويله لتوزيعات المواطنين في المستقبل.

وماذا عن تمويل قروض المرأة الكويتية، وماذا يقدم لها بنك الائتمان الكويتي؟

وفق القانون الصادر في سنة 2010 يوفر البنك للمرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً، والأرملة الحاضنة لأطفال قرضاً إسكانياً بقيمة 70 ألف دينار، والكويتية المتزوجة من غير كويتي تستحق السكن بقيمة إيجارية منخفضة، وفي الحقيقة نحن الآن بصدد تعديل هذا القانون لما له من مبالغ كشف عنها التطبيق، وهذا التعديل سيكون بالتوافق مع أعضاء لجنة المرأة والأسرة البرلمانية، الذين نشكر تعاونهم معنا، ومن المتوقع أن ترى هذه التعديلات النور في بداية دور الانعقاد المقبل، وستحظى المرأة الكويتية بمكاسب أكثر بتعديلات قانون المرأة.

إلى ماذا ترمي هذه التعديلات؟

بموجب التعديلات الجديدة، ستحظى المرأة الكويتية المطلقة والأرملة ممن لديها أبناء، على قرض إسكاني، وكذلك الأختان أو أكثر غير المتزوجات وفاقدات الأبوين ستحصلن على القرض الإسكاني بواقع 70 ألف دينار، وسيتم تقليص المدة المطلوبة للحصول على القرض بالنسبة للمطلقة من 3 سنوات إلى سنتين على وقوع الطلاق البائن، وزيادة سقف قرض الترميم أو التوسعة إلى 35 ألف دينار عوضاً عن 25 ألف دينار لمن تملك بيتاً حكومياً، عوضاً عن 30 ألفاً لمن تملك بيتاً خاصاً.

هناك توجه اليوم لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإلغاء توزيع البيوت الحكومية واعتماد نظام توزيعات الوحدات



صلاح المضف

التمويلية للبنك والتي تبحثون عنها أي مغامرة بأموال البنك، خاصة وأننا نسمع بين حين وآخر عن وجود خسائر بأموال التي تستثمر من قبل مؤسسات حكومية؟

البدايل التي يبحث عنها بنك الائتمان لتمويل التوزيعات الإسكانية لا يوجد بها أي استثمار لهذه الأموال، فالعملية التمويلية بعيدة كل البعد عن الاستثمار، وبالتالي لا مخاطر نهائياً في البدائل التي يسعى البنك لإيجادها.

ما هي إذا البدائل المطروحة، إذا لم تكن تأسيس صندوق للبنك أو توجيه الأموال لاستثمار لتنمية رأسماله؟

من غير المناسب الحديث الآن عن خيارات التمويل التي سيتم طرحها، لأنها قد لا تعتمد بشكل رسمي، لكن بالتأكيد لن يكون هناك أي توجه للاستثمار في رأسمال البنك، ولا توجد أي مخاطر على المال العام وأموال المواطنين لإيجاد حلول تمويلية، فهناك أدوات تمويلية بعيدة كل البعد عن المخاطر.

طرح في أكثر من مناسبة الحديث عن مشروع قانون الرهن العقاري، لكن نظراً لظروف المواءمة السياسية، أرجئ هذا المشروع، فهل ترى أن مثل هذا النوع من المشاريع يساعد بنك الائتمان في عمله وتوفير التمويل اللازم للتوزيعات الإسكانية المستقبلية؟

الرهن العقاري نظام معمول به في كافة دول العالم، ودولة الكويت الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها رهن عقاري، ومرجع ذلك إلى أن عدد السكان كان قليلاً في السابق، ولم تكن هناك حاجة لهذا النوع من القوانين، ولكن مستقبلاً قد يكون الرهن العقاري أحد الخيارات، أما الآن فنحن لا نحتاج إليه.

هل السيوولة المتوفرة لدى بنك الائتمان الآن تكفي لتمويل توزيعات مشروع المطاع

تم التعاقد مع الشركة الاستشارية العالمية لبحت أليات جديدة لتمويل بنك الائتمان، بما يضمن استمرار تمويل التوزيعات الإسكانية الجديدة في مارس الماضي لمدة 60 أسبوعاً، ونحن الآن على مشارف الانتهاء من هذه الدراسة التي ستظهر نتائجها في نهاية شهر يونيو الجاري، وسيتم عرضها على مجلس الوزراء في سبتمبر المقبل.

هناك من يرى أن القروض التي يقدمها بنك الائتمان ليست متحداً، وهي أموال مسترجعة للبنك من خلال أقساط شهرية تستقطع من المواطن، وبالتالي لا يوجد لديك إشكالية بالسيولة لأن البنك يسترجع قيمة القروض، فأين هي المشكلة؟

صحيح، من المفترض ألا يكون لدى بنك الائتمان مشاكل، لأن القروض التي يقدمها يسترجع، لكن حتى تكون واضحاً، ما يسترجع سنوياً هو 220 مليون دينار ونحن مطالبون بتوفير مليار دينار للمواطنين إذا استمرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية سنوياً.

وماذا عن إمكانية رفع قيمة استقطاع القرض الإسكاني من المواطن خياراً من خيارات إيجاد بدائل لتمويل بنك الائتمان؟

لا يوجد توجه لرفع قيمة استقطاع القرض الإسكاني على المواطنين، ولا يعد الاستقطاع حلاً من الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في استمرارية تقديم البنك للقروض العقارية، وحتى الدراسة التي تم وضعها لم تطرح هذا الخيار لامن قريب ولا من بعيد، وأستغرب إثارة هذا الموضوع الذي ليس له أي أساس من الصحة.

الأيمنكن أن تترتب عن البدائل

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح البنك بحاجة إلى 16 مليار دينار لتغطية تمويل التوزيعات الإسكانية بواقع 12 ألف وحدة سنوياً حتى عام 2035، معلناً أن السيولة الموجودة الآن تكفي لتغطية تمويل (الدفعة الأولى) فقط من توزيعات مشروع مدينة المطاع الإسكانية.

وأبدى المضف في حديث نشرته صحيفة الراي، تفاؤله بالنتائج التي ستوصل إليها الشركة العالمية التي استعان البنك بخدماتها لإيجاد بدائل تضمن استمرار تقديمه القروض العقارية للمواطنين، وتمويل التوزيعات الإسكانية الضخمة المرقبة، بحيث لن يكون هناك أي إشكاليات تمويلية ستواجه توزيعات المواطنين في المستقبل.

وبشر المضف بأن المرأة الكويتية ستحظى بمكاسب أكثر بتعديلات قانون المرأة حيث تنال المطلقة والأرملة ممن لديها أبناء، على قرض إسكاني، وكذلك الأختان أو أكثر غير المتزوجات وفاقدات الأبوين ستحصلن على القرض الإسكاني بواقع 70 ألف دينار. وفي ما يلي التفاصيل:

هل هناك مشكلة لدى بنك الائتمان في تمويل أصحاب الطلبات الإسكانية المستقبلية؟

في البداية لابد أن نؤكد أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية أخذت على عاتقها سياسة جديدة بالتوسع في توزيعات إسكانية ضخمة سنوياً، حيث سيتم بدءاً من عام 2019 توزيع 12 ألف وحدة سنوياً، وهذا يعني أنه ستكون هناك تكلفة سنوية على بنك الائتمان في حدود 880 مليون دينار، وبالتالي نحن سنحتاج إلى 16 مليار دينار لتمويل توزيع 12 ألف قسيمة سنوياً حتى عام 2035.

الأيمنكن أن هذا الرقم أن هناك خطراً أو إشكالية ستواجه بنك الائتمان في المستقبل القريب؟

عندما استشرع بنك الائتمان بوجود خطر أو إشكالية ستواجه تمويل أصحاب الطلبات في المشاريع الإسكانية على المدى القريب، بحث من خلال مجلس إدارته بعمق عن الحلول الملائمة لتمويل هذه التوزيعات، وتوسع هذا البحث من خلال مشاركة الجهات المعنية ذات الاختصاص،

إنجاز المعاملات الإلكترونية يتضمن توفير حماية من القرصنة وضمان سرية البيانات

«التجارة»:مراجعة كل الاجراءات

ليكنة المعاملات والتوقيع الإلكتروني

الأيام القليلة المقبلة والتي تشمل إمكانية الاجتماعات وتحرير المحاضر إلكترونياً وكذلك إصدار التوصيات التي تخرج بها تلك الاجتماعات لتوزع في الوقت ذاته وتعمم إلكترونياً للاسراع في تنفيذها.

وذكر أن إنجاز المعاملات الإلكترونية يتضمن توفير حماية من القرصنة وضمان سرية البيانات الشخصية لصاحب المعاملة، لافتاً إلى أهمية استخدام التوقيع الإلكتروني في معظم المستندات الإلكترونية من عقود واتفاقيات ومعاملات مع إلكترونية تشفيرها.

وأشار إلى أنه بإنجاز الميكنة الكاملة يمكن القيام بمراسلات البريد الإلكتروني وإضافة التوقيع على الرسالة إثباتاً لإرسال الرسالة فعلياً، مبيناً أن ذلك يمكن الاستفادة من الخدمات الإلكترونية التي توفرها الدوائر



د. خالد الفاضل

أعلنت وزارة التجارة والصناعة سعياً إلى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية عبر ميكنة جميع معاملاتها وخدماتها وتطبيق التوقيع الإلكتروني وذلك بعد مراجعة دقيقة لكل الإجراءات والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمراجعين.

وقال وكيل الوزارة الدكتور خالد الفاضل في بيان صحفي إن وزارة التجارة قطعت شوطاً طويلاً في ميكنة خدماتها وتسريع نحو الوصول إلى عدم استخدام الأوراق نهائياً في معاملاتها بحيث تصبح الكترونية مئة في المئة.

وأضاف أن الوزارة في طريقها لاعتماد التوقيع الإلكتروني في الأشهر المقبلة واستخدامه في جميع معاملاتها، مبيناً أن خططها تتضمن التعاميم والتراسل الإداري الكترونياً أيضاً والذي تحولت خطواته إلى واقع ملموس في الوزارة منذ الشهر الماضي.

وكشف الفاضل عن الخطوات القادمة التي ستطبق خلال

والهيئات الحكومية في الكويت بشكل سريع وأكثر تطوراً.

 <p>4</p> <p>4 كاميرات 600TVL - جهاز تسجيل DVR - مشاهدة عبر الإنترنت - مشاهدة على النقال - صناعة كورية - كفاءة 3 سنوات</p>	 <p>8</p> <p>8 كاميرات 600TVL - جهاز تسجيل DVR - مشاهدة عبر الإنترنت - مشاهدة على النقال - صناعة كورية - كفاءة 3 سنوات</p>	 <p>16</p> <p>16 كاميرا 600TVL - جهاز تسجيل DVR - مشاهدة عبر الإنترنت - مشاهدة على النقال - صناعة كورية - كفاءة 3 سنوات</p>
--	--	---

احميه ممتلكاتك فيه عدم وجودك..راقب عن طريق التليفون (iPhone) داخل الكويت أو خارجها

مع أحدث الأنظمة لمراقبة (المنازل - الجمعيات - المدارس - المواقف)

<p>FINGERTEC</p> <p>أجهزة البصمة للحضور والانصراف - يعمل بالبصمة - الرقم السري - الكارت - برنامج باللغة العربية والإنجليزية - صناعة ماليزية - كفاءة 24 شهر - ابتداء من 125/-</p>	<p>ESII</p> <p>جهاز إصدار تذاكر أرقام - تنظيم وترقيم الدور - صناعة فرنسية - كفاءة 12 شهر</p>	<p>SAMSUNG</p> <p>فيديو أنتركم - شاشة عرض ملونة - كاميرة مراقبة خارجية - نظام فتح الباب إلكتروني - صناعة كورية - سامسونج - كفاءة 12 شهر</p>	<p>نظام الإنذار الآلي للسرفة</p> <ul style="list-style-type: none"> - حاجر الأبواب - جهاز إيفاق تفعيل الإنذار - صناعة كورية - كفاءة 12 شهر
---	---	--	--

شركة سيد إسماعيل بهبهاني وشركاه للتجارة

Tel.: (965) 22422972 - 97210495 - Fax: 22445785 (إدارة الإلكترونيات)